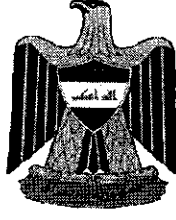


كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نييتيحاوي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٧/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٩/٣/٥ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : ( ف . ف . ف . أ ) - وكيله المحاميان ( م . م . س )  
و ( ح . ن . س ) .

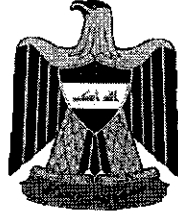
المدعى عليه : رئيس مجلس النواب/اضافة لوظيفته - وكيله الموظفان الحقوقيان  
المدير ( س . ط . ي ) والمستشار القانوني المساعد ( ه . م . س ) .

#### الادعاء :

ادعى وكيل المدعي انه تم ترشيح موكلهما المدعي من ضمن قائمة المرشحين للكاينة الوزارية التي قدمها رئيس مجلس الوزراء كمرشح لوزارة الدفاع في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠١٨ وقد تحقق النصاب القانوني فيها بحضور (٢٤٠) عضو مجلس النواب في الجلسة وبعد اجراء التصويت على المرشحين لوزارة التربية وزير الدفاع فتبين ان الاغلبية لم تتحقق لوزيرة التربية فبلغ عدد المصوتين لها (١٠٨) صوت من اصل (٢٤٠) ومع ذلك تم تمريرها على عكس ما حصل لموكلهما الذي حصل على (١٣٨) صوت وتحققت له الاغلبية من اصل (٢٤٠) من النواب الحاضرين لكن الذي اعلنه رئيس المجلس انه لم يحقق الاغلبية واعتمد على احتساب الاصوات بالعين المجردة كما مبين ادناه :

١. ان المدعى عليه خالف النظام الداخلي والمادة (٥٩) من الدستور . ٢. خالف آلية الاحتساب اليدوي الذي يقوم به مقرري الجلسة . ٣. ان رئيس الجلسة اعتمد رأيه الشخصي وقرر عدم تحقق الاغلبية . ٤. اعترض اكثر من (٥٠ نائباً) وتم جمع توقيع من (٥٢) نائب اثناء الجلسة طلبوا فيها اعادة التصويت . ٥. ان رئيس المجلس تصرف تصرفاً شخصياً بعيداً عن ارادة النواب رغم التصويت بالاغلبية لصالح موكلهما . ٦. ان ما رافقت عملية التصويت واتخاذ القرار بشكل منفرد ومتسرع سبب

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيئتياحي

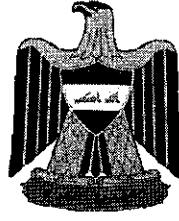


جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٧/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

خرقاً دستورياً. وطلب وكيل المدعي دعوة المدعي عليه للمرافعة والحكم بتولي موكلهما منصب وزير الدفاع كما جاء في جلسة مجلس النواب بتحقيق الاغلبية البسيطة كما طلب وكيل المدعي الحكم بعدم دستورية تولي مرشحة وزارة التربية لمنصب وزيرة التربية . وطلب جلب التسجيل الخاص بالجلسة المنعقدة في ٢٤/١٢/٢٠١٨ واحتساب الاصوات من قبل المحكمة . وقد تبلغ المدعي عليه/اضافة لوظيفته بعريضة الدعوى ومستنداتها فاجاب عليها بلائحته المؤرخة ١٥/١/٢٠١٩ التي جاء فيها ان طلب الحكم بعدم دستورية تولي وزيرة التربية لمنصبها لا مصلحة للمدعي فيه وهي مسألة تنظيمية تخرج عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا كما أن طلب الحكم بدستورية تولي المدعي لوزارة الدفاع مدعياً بتحقيق الاغلبية وان اعلان رئيس المجلس بعدم حصوله على الاغلبية فان اجراءات الجلسة تمت وفقاً للدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب وقد تحقق النصاب بجلسة ٢٤/١٢/٢٠١٨ . اما ما يتعلق بالتصويت فانه امر تنظيمي يختص بادارة الجلسة من قبل هيئة الرئاسة وان احتساب الاصوات والاعلان عن حصول الموافقة من عدمها يعود لتقديره لرئاسة المجلس وقدم محضر جلسة يوم ٢٤/١٢/٢٠١٨ وقرص مدمج يحوي التسجيل الفديوي ، وورقة احتساب نصاب الجلسة . وطلب وكيل المدعي عليه رد الدعوى . وقد دعت المحكمة الطرفين فحضر وكيل المدعي والمدعي وحضر وكيل المدعي عليه ويوشر بالمرافعة الحضورية . كرر وكيل المدعي عريضة الدعوى وطلب الحكم وفق ما جاء فيها . اجاب وكيل المدعي عليه مكررين طلبهما برد الدعوى . وبالنظر لان في الدعوى جانب فني وبناء على طلب وكيل المدعي فقد استعانت المحكمة بثلاثة خبراء من دائرة الادلة الجنائية وهم الرائد ( ه . خ . م ) والنقيب ( ح . ح . ك ) والنقيب ( ج . ك ) وكلفتهم بالمهمة الموكولة اليهم والمثبتة بمحضر الجلسة واستمهلوا لتقديم تقريرهم وقد قدم الخبراء التقرير بتاريخ ٣/٣/٢٠١٩ وبلغ لوكلاء الطرفين وبتاريخ المرافعة الجارية في ٤/٣/٢٠١٩ قدم المدعي لائحة موقعة من موكله بلغت لوكيل المدعي عليه اجاب المدعي بعدم اعتراضه على تقرير الخبراء وطلب وكيل المدعي عليه رد الدعوى وقد ختمت المحكمة المرافعة واصدرت القرار التالي علناً .

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيتيحاڊي



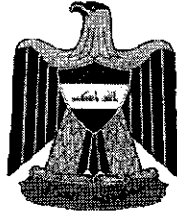
جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٧/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

### قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي قد ادعى ، بعد حصر الدعوى بأنه قد حصل على (١٣٨) صوتاً من أصل (٢٤٠) وهم النواب الحاضرين في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠١٨ ، ورغم ذلك فقد قرر رئيس المجلس عدم تحقق الأغلبية المطلوبة لفوزه بمنصب وزير الدفاع ، وأن ذلك جاء اعتماداً على رأي رئيس المجلس الشخصي وخلافاً للنظام الداخلي ، حيث لم يتم مقررًا للجلسة باحتساب الاصوات يدوياً وطلب المدعي بناء على ذلك الحكم بدستورية توليه منصب وزير الدفاع وأعتد في دعواه على التسجيل الكامل للجلسة ومفاتيح مجلس النواب لارساله واحتساب الاصوات وفق ما يظهر في التسجيل. وقد رد المدعي عليه/اضافة لوظيفته ، أن اجراءات جلسة مجلس النواب المؤرخة ٢٤/١٢/٢٠١٨ كانت وفقاً للدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب ، اما موضوع احتساب المصوتين وأعلان الموافقة من عدمها فأنها أمور تنظيمية تعود لتقدير رئاسة المجلس وبالتالي طلب المدعي عليه/اضافة لوظيفته على لسان وكيله رد دعوى المدعي . وبناء على الطلب الذي قدمه المدعي فقد تم طلب محضر الجلسة المذكورة وقرص تسجيلها . فوردا من مجلس النواب. فالنسبة للمحضر فليس فيه سوى المعلومات التي أعترض المدعي عليها. اما بالنسبة للقرص الوارد من مجلس النواب والذي أعتدته المدعي سنداً لدعواه فقد ابرز في جلسة المرافعة المؤرخة ٤/٢/٢٠١٩ وأقر الطرفان بكونه هو المقصود ، وقد وجدت المحكمة ان محتويات القرص تحتاج الى تحليل من ذوي خبرة وبيان الرأي في النقاط التي اثارها المدعي في دعواه فافاد وكيله طالباً الاستعانة بالخبراء في مديرية الأدلة الجنائية لأن ذلك من اختصاصهم وحيث لم يعترض وكلاء المدعي عليه في ذلك الترشيح ، فقررت المحكمة الكتابة الى المديرية المذكورة لترشيح ثلاثة خبراء من المختصين وقد رشحت المديرية المذكورة ثلاثة منهم وأودع القرص لديهم بعد تحليفهم اليمين القانوني ، وقد طلب وكيل المدعي إصدار أمر ولائي بتأجيل التصويت على منصب وزير الدفاع في مجلس النواب لحين حسم الدعوى. دقت المحكمة الطلب وبعد المداولة قررت بالاتفاق اتخاذ القرار المطلوب ولحين حسم الدعوى. قدم الخبراء الثلاثة بتاريخ ٣/٣/٢٠١٩ تقريرهم تحريراً مشفوعاً بصور للجلسة التي حصل

كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي ئيتتياحادي

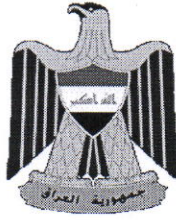


جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٧/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

التصويت فيها ، وقد أوضح الخبراء أن الذي وضح من القرص أن عدد الحاضرين من النواب جلوساً هو (٢٥٩) نائباً عدا من كان واقفاً او سائراً لعدم إمكان التعرف عليهم ومن كانوا في الممرات بحدود (١٢) وان عدد المصوتين برفع الايدي لصالح المدعي هو (٤٤) نائباً وهذا ما وضح من تحليل محتويات القرص ذلك أن هناك جملة من المشاكل الفنية في التسجيل حالت دون الأطلاع. منها النقاط المظلمة في المقاعد الخلفية وكذلك التغطية التصويرية التي لم تغطي جميع زوايا القاعة وأبعادها بمستوى واحد اضافة الى قصر فترة التصويت وتردد بعض النواب برفع اليد ثم تنزيلها ولم يلاحظ الخبراء في القرص قيام المقررين بأحتساب الاصوات هذا وقد زود وكيل المدعي بنسخة من التقرير وكذلك وكيل المدعي عليه اضافة لوظيفته وفي الجلسة المقررة بتاريخ ٢٠١٩/٣/٤ حضر المدعي بالذات ولم يحضر وكيله رغم التبليغ وقدم المدعي عن وكيله لائحة بتوقيع الوكيل ضمنها بعض النقاط التي وردت في عريضة الدعوى عدا نقطة واحدة وهي ان موضوع ترشيح وزير الدفاع لم يراع جدول اعمال المجلس مدته ويصدد التقرير افاد المدعي لا أعترض لي على تقرير الخبراء. كما قدم المدعي صورة لأسماء وتواريخ قال انهم اللذين اشعروا رئيس المجلس بتوفر نصاب الفوز وعدد الموقعين (٥٢) موقع كما ارسل وكيل المدعي بعد الجلسة لائحة مؤرخة ٢٠١٩/٣/٤ كانت مضامينها ترديداً لما جاء في عريضة الدعوى واللائحة المقدمة عنه من موكله عدا انه ذكر في مقدمتها أن الخبراء قد ايدوا اعتراضات موكله ووجدت المحكمة أن مستلزمات الدعوى قد اصبحت جاهزة ، فقررت تأجيل المرافعة الى الساعة التاسعة من صباح يوم ٢٠١٩/٣/٥ للتدقيق وافهم علناً. وفي الجلسة المحددة لنظر الدعوى بعد تأجيلها لغرض التدقيق حضر وكيل المدعي والمدعي بالذات ووكيلا المدعي عليه اضافة لوظيفته وبوشر بالمرافعة حضوراً وعلناً عرضت لائحة وكيل المدعي المؤرخة ٢٠١٩/٣/٤ في الجلسة وكذلك افاد المدعي انه يركز على ما ورد في الفقرة (٥/اولاً/ثانياً) من اللائحة. فرد وكيل المدعي عليه لاتعقيب لنا على ما عرض في هذه الجلسة ٢٠١٩/٣/٥ ولدى التدقيق وجدت المحكمة ان الدعوى اصبحت مستكملة لاسباب الحكم فقررت ختام المرافعة وافهم قرار الحكم علناً في الجلسة. ومما تقدم وحيث أن ما اعتمده المدعي سنداً لدعواه محضر الجلسة التي جرى التصويت فيها على مرشح وزارة الدفاع (المدعي) والقرص الذي صور هذه الجلسة

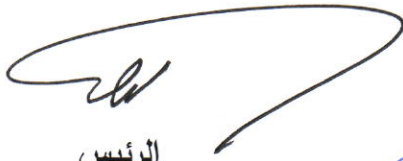
كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئيتيحاوي



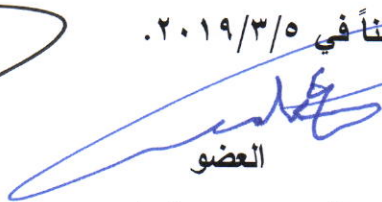
جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٧/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

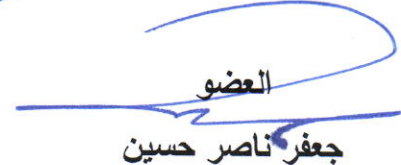
وبالنسبة للمحضر فإنه جاء سرداً لوقائع الجلسة وليس فيه ما يسعف دعوى المدعي اما بالنسبة للقرص المدمج الذي جرى تحليل محتوياته فإن المعلومات التي ادرجها الخبراء المدعومة بالصور لم تثبت حصول الاغلبية المنصوص عليها في المادة (٥٩/ثانياً) من الدستور لصالح المدعي للفوز بمنصب وزير الدفاع ، وفي هذا التقرير هو القدر المتيقن من المعلومات المعتبرة قانوناً وان ما قدمه المدعي من صورة تطلب اعادة التصويت المقدمة من الاسماء الواردة فيه والبالغ عددهم (٥٢) موقع لا تقوم دليلاً على نيل المدعي الاغلبية المطلوبة اما الاعتراضات الاخرى المتعلقة باجراءات جرت مخالفة للنظام الداخلي لمجلس النواب فهي امور تنظيمية لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بنظر الطعن بها وبناء عليه اصبحت دعوى المدعي غير مستندة الى سبب من الدستور فقرر الحكم بردها والغاء القرار الولائي المتخذ بوقف التصويت على منصب وزير الدفاع وتحميل المدعي المصاريف واتعاب محاماة وكيله المدعي عليه اضافة لوظيفته ومقدارها مئة الف دينار و صدر الحكم بالاتفاق باتاً استناداً للمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٩٤) من الدستور وافهم علناً في ٥/٣/٢٠١٩.



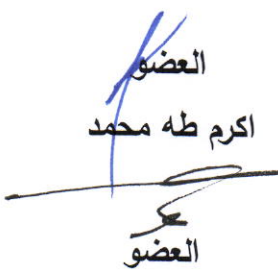
الرئيس  
مدحت المحمود



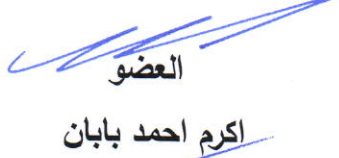
العضو  
فاروق محمد السامي



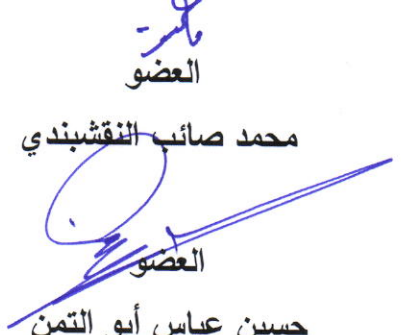
العضو  
جعفر ناصر حسين



العضو  
اكرم طه محمد  
العضو  
عبود صالح التميمي



العضو  
اكرم احمد بابان



العضو  
محمد صائب النقشبندى  
العضو  
حسين عباس أبو التمن